

أوروبا ليست للاصطياف

غسان سلامة *

الدول، بينما هي أصبحت جماعة، وشتان بين المجموعة والجماعة؟

أم أن الأوان قد حان لتعامل سياسي ناضج مع القارة الجارة، القارة القوية، لتعامل بتجاوز استهلاك العطور وشراء الشقق، والتعرف السطحي إلى بعض مظاهر الثقافة والفنون؟ وإن كان الأمر كذلك، فلن يتم لنا من خلال ما شهدناه خلال عقد ونصف عقد من الحوارات بين شاطيء المتوسط خصوصاً الجلسة الأخيرة التي انعقدت أخيراً في باريس. فالطابع الاحتفالي، الرسمي جداً، يغلب على هذه اللقاءات، كأن بعض الوزراء العرب كان صغيباً للندبة التي عامله بها زملاؤه الأوروبيون لدرجة أنه نسي معها أن يطالبهم بشيء. لكن هذا البعض قد لا يدري أن تلك الندبة، والمساواة الرسمية، تخفي لا مساواة هائلة بين الطرفين.

فالاندماج الاقتصادي المتسارع بين الدول الأوروبية لا يقابله اندماج مماثل، ولا حتى مشابه، في الجانب العربي. ولقد تكثرت الأمانة العامة للجامعة العربية باهدائنا أخيراً كتاباً واسع الصفحات، يفوق الخمسة مئة صفحة، يضم بين دفتيه «مجموعة المعاهدات والاتفاقات، المعقودة بين الدول العربية. ومن ينكب على مطالعة هذا الكتاب سيجد أن الاتفاقات الاقتصادية بين الدول العربية هي، في عدد من النقاط أكثر تقدماً من الاتفاقات الأوروبية، في مجال التبادل التجاري، وحرية العمل، وانتقال الرساميل مثلاً. لكن من يعن النظر سيرى أن الاتفاقات العربية ليست موقعة أحياناً، وإن وقعت لم يصادق عليها، وإن تمت المصادقة عليها، فهي ليست نافذة، وإن كانت نافذة فهي ليست منفذة.

والعلاقة بين أوروبا والدول العربية محكومة بقرارات أوروبية تقضي بتنوع العلاقات مع الدول العربية، وفقاً لمصالح أوروبا. فدول المغرب والشرق المتوسطي محكومة بسياسة تسمى «متوسطة»، وهي قائمة على مجموعة من القرارات الأوروبية غير النافذة في دول الخليج العربية مثلًا والمنظقتان شهدان نمواً ديموغرافياً متضارباً تماماً. فأوروبا تميل نحو ثبات سكانها على أرقام مستمرة بينما تشهد المنطقة العربية انفجاراً سكانياً واسعاً.

الأميركية مقر العقيد القذافي. ولا شك في أن الأوروبيين راغبون وقادرون على فرض نوع من الموازنة بين إزالة الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا والحد منها في منطقتنا.

هذه بعض الأسباب التي تدعو إلى المعالجة الجديدة، لا إلى اللقاءات الاحتفالية أو العلاقة السياحية. أضف إلى ذلك أن أوروبا على تفاوض قاس وديق مع مجلس التعاون الخليجي في موضوع شديد الحساسية وهو تصدير المنتجات الصناعية الخليجية إلى أوروبا. فمن المعلوم أن السوق تُرضت تعريفية جمركية عالية لاستيراد الميخانول ثم البوليتيلين من السعودية. وقريباً ستطيق هذه التعريفية على الالومنيوم أيضاً، علماً بأن دول الخليج تنتج منه الآن حوالي ٤٠٠ ألف طن في السنة، وهو الإنتاج سيتضاعف مرتين في السنوات الاربعة القادمة. وتمس التعريفية العالية تلك أيضاً الإنتاج الدوائي الخليجي، والسماد الكيماوي وغيرها. كل هذه المنتجات تصطدم حالياً بمشايح حماية السوق إزاء المنافسة الخليجية، وتهدد بالتالي إمكان تحول مجلس التعاون إلى منطقة صناعية راقية. والمفاوضات الجارية حالياً بين مجلس التعاون والسوق الأوروبية تكاد تكون محصورة بالخبراء الاقتصاديين الذين اجتمعوا في غرناطة أو الوزراء التقنيين الذين اجتمعوا أخيراً في مسقط. لكن المسألة ليست تقنية فحسب، بل هي أيضاً سياسية وثقافية، وعدم إهتمام الرأي العام الخليجي والعربي بهذا النوع من القضايا صورة عن فهمه البالي لما هي عليه السياسة في عصرنا هذا.

والخليجيون بالذات، قد يكونون ما زالوا متأثرين بحجم قوة الدولتين العظيمين في صورة مبالغ فيها كثيراً. وربما عليهم التعود على أخذ أوروبا في صورة أوضح في اعتبارهم. فهناك اليوم حوالي ١٥٠ ألف خبير أوروبي يعملون في دول الخليج، بينما نفقات السياحة الخليجية في أوروبا باهظة جداً، مما يضاعف حجم الأموال المنتقلة في صورة احتيايد من الخليج إلى أوروبا. والموجودات المالية الخليجية في الخارج بدأت في الفترة الأخيرة تذهب في صورة أوضح نحو أوروبا، حيث هي مقدرة اليوم بأكثر من ١٣٠ بليون دولار، ناهيك

طبعاً عن حاجة أوروبا إلى النفط الخليجي، وحاجة أهل الخليج إلى الصناعة الحربية الأوروبية إذا بقيت إسرائيل تسيطر على قرارات الكونغرس الأميركي في هذا المجال. ويعرف الخليجيون أيضاً أن نصف السفن الحربية التي توجهت نحو مياه الخليج عندما تهددت حرية الملاحة فيه كانت ترفع أعلاماً أوروبية. ومن الممكن تصور تزايد مستمر في دور أوروبا في تأمين الاستقرار في منطقة الخليج.

أما إذا نظرنا شطر المغرب العربي الكبير، فإننا نلمس نوعاً آخر، أخطر بكثير، من التلازم غير المتساوي. فالنتائج الاقتصادية الأوروبية يفوق ٤٠ مرة الناتج المغربي كله، بينما عدد سكان دول السوق الأوروبية يفوق عدد السكان المغربيين ٥ مرات فقط، وإن مساحة دول المغرب تفوق ٣ مرات تقريبا مساحة دول السوق الأوروبية. وفي المجال الاقتصادي، فإن أوروبا أساسية بالنسبة إلى المغرب، بينما المغرب العربي هامشي بالنسبة إلى أوروبا. فحوالي ٥ في المئة من واردات أوروبا مصدرها دول المغرب ٤ في المئة فقط من صادرات أوروبا تذهب نحو تلك الدول بينما تتجاوز البضائع الأوروبية أو البضائع المغربية الموجهة نحو أوروبا أكثر من ثلثي التبادل الخارجي في دول مثل الجزائر أو المغرب أو تونس.

هناك إذن ارتباط اقتصادي وثقافي (لغوي) وجغرافي هائل بين دول المغرب ودول السوق، وهو ارتباط قائم على ندبة نظرية فقط بين هاتين المنطقتين. فدول السوق لم تعد في حاجة إلى اليد العاملة المغربية كما في السابق، ولا حتى إلى استيراد المواد الغذائية منها. والاستثمارات الأوروبية في دول المغرب مهددة بالشح من جراء تحولها نحو أوروبا الشرقية، والمساعدات المالية كذلك. وبينما تتسارع خطوات التوحيد الأوروبي، وما زال اتحاد دول المغرب العربي من دون مقر أو حتى من دون أمين عام... لهذه الأسباب، يصاب العربي، خصوصاً العامل في أوروبا، بالإحباط من الخفة التي يظهرها أبناء بلاده تجاه أوروبا، كأنها مقر نزهة واصطياف الهاريين من قبض بالاندا الصيفي أما هي مناسبة للتذكير بأن العلاقة الدولية لم تعد حيث اعتقدنا أنها كانت، وإن العالم يتغير بسرعة مذهلة بينما نبحث، مرة أخرى، عن مكان جديد... تمتع... للاصطياف.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الأولى

■ غداً عندما تصل إلى لندن أفواج المصطافين العرب، وتمتلىء مطاعم ماريبا بمصطافين آخرين، حبذا لو توقف الزوار العرب لحظة عن الاستمتاع السهل بالطقس، وبالحدائق العامة، ودور الملاهي، ليتذكروا أنهم يمضون بعض الأسابيع في قارة متقدمة نشطة، قد تصبح في الغد القريب، أقوى المحاور الاقتصادية السياسية في العالم. قد يفكرون أنذاك في أن علاقتهم بأوروبا سطحية، استهلاكية في الإجمال، لا تنظر إلى العلاقات الاقتصادية المتصاعد، الا من خلال شقة في غرب عاصمة انكلترا أو من شباك قبلا على شاطيء المتوسط وقد يكتشفون أنذاك أن أوروبا قد تغيرت في العمق، وأن صورتهم عنها أصبحت قديمة، بالية، على رغم تردهم المستمر عليها، أو ربما بسبب ذلك التردد نفسه.

اعتقد بعضنا، لأسابيع خلت، أن عملية توحيد ألمانيا ستعيق عملية بناء أوروبا موحدة. لكن سقوط جدار برلين غير في معنى العملية ولم يوقفها. والقمة الأوروبية الأخيرة في دبلن جاءت بالذات تدفع عملية تشييد أوروبا دفعة قوية إلى الأمام، على رغم التطورات الهائلة في وسط أوروبا وفي شرقها. ففي دبلن تعهدت بون عدم السيطرة الاقتصادية الاحتكارية على ألمانيا الشرقية التي ستفتتح لا على غرب ألمانيا فحسب، بل على أوروبا كلها. وفي دبلن، رضخت بريطانيا لأحاح كل الدول الأوروبية الأخرى على توحيد الجوانب المالية، والعملية، وفي دبلن، استطاعت فرنسا الحصول على قرار، ولو مشروط بتحويل أوروبا سنة ١٩٩٢ إلى قوة سياسية موحدة، وليس فقط اقتصادية. وتأكيداً لهذا المنحى، تجاوزت القيادة الأوروبية حسابات الاقتصاد والمال وبحثوا في مواضيع دبلوماسية وسياسية وأمنية كانت بالأمس القريب حكراً على كل دولة بمفردها، ونموذجاً لسيادة كل دولة إزاء الدول الأخرى.

هل يحق لنا، نحن معشر العرب، والحال كهذه، أن تقترب من أوروبا، من خلال منتجعاتها السياحية، وامانك لهوها؟ هل يحق لنا أن نرى أوروبا تقوم، موحدة، قوية الساعد، وجارة كبرى متقدمة في محيطنا الجغرافي المباشر بينما أعيننا ما زالت مشرّبة نحو واشنطن وموسكو، وكلاهما إلى تضال في النفوذ؟ هل يحق لنا أن نبقي أسرى الماضي الاستعماري وترسيباته المختلفة، بينما تجاوزت أوروبا نفسها تاريخها الاستعماري، بل تاريخها كجموعه دول متنافسة ومتحاربة على أشلائنا؟ هل يحق لنا النظر إلى أوروبا كمجموعة من